دور الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي فى التمكين الاقتصادي للمزارعين

محمد حسن أحمد على خالد عزيز عبد السلام أحمد

باحث – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

يقوم قطاع الزراعة بدور هام فى البنيان الاقتصادي القومي بجمهورية مصر العربية، إذ يقع على عاتقه توفير الغذاء والكساء للسكان، وقد اتسمت فترة العشرينات من القرن الحادي والعشرون بتناقص مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالي وضعف معدلات النمو فى الإنتاج الزراعي، وتزايد العبء على ميزانية الدولة لدعم السلع الغذائية ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتراجع معدلات الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الغذائية، وتزايد العجز فى الميزان التجاري الزراعي. الأمر الذى استوجب تفعيل دور الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي فى توفير وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق المحاصيل الزراعية. وتعتبر الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي من أهم الوسائل التى تستخدمها الدولة لتوفير الخدمات ومستلزمات الإنتاج للمزارعين فى القطاع الزراعي، حيث أن التعاونيات منظمات اقتصادية واجتماعية تعتمد على ذاتها فى القيام بجميع أعمالها لتمكين المزارعين اقتصادياً واجتماعياً.

مشكلة البحث:

يعانى المزارعون وخاصة الصغار منهم والذين يمثلون نحو ٨٠% من إجمالي المزارعين والذين لا تزيد حيازتهم عن فدانين من تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ إتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي والتى أدت إلى إرتفاع القيمة الإيجارية للفدان بالنسبة للمستأجرين من الزراع، وكذلك إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المختلفة والصعوبات التى يعانى منها المزارعون فى عمليات التسويق المختلفة لمحاصيلهم، وقد إرتفعت هذه المعاناة مع إرتفاع كل العناصر السابق ذكرها بعد الإصلاح النقدى وتحرير سعر الصرف للجنيه المصري، هذا بالإضافة إلى ضعف دور الجمعيات التعاونية لمساعدة المزارعين فى التغلب على مشاكلهم.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي التعرف على المردود الاقتصادي لدور الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي فى تمكين المزارعين وذلك من خلال مجموعة الأهداف الفرعية الآتية:

١– التعرف عل الوضع الراهن للجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي.

٢– دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على التمكين الاقتصادي لعينة البحث.

٣– التعرف على ما تقوم به الجمعيات التعاونية حالياً لتمكين المزارعين اقتصادياً واجتماعياً.

٤– التعرف على أهم مشاكل التعاونيات التى تواجة المزارعين وتحد من التمكين الاقتصادي لهم.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استخدم البحث طرق التحليل الوصفي، وطرق التحليل الكمي وذلك باستخدام المتوسطات والنسب المئوية وتقدير الإتجاه العام لبعض متغيرات البحث بغرض المساعدة على تحقيق أهداف البحث. وقد أعتمد البحث على نوعين من البيانات هما: بيانات ثانوية، تم الحصول عليها من بيانات غير منشورة من إدارات وزارة الزراعة، والتى منها الإدارة المركزية للتعاون الزراعي، وأيضاً من بيانات منشورة بدوريات ونشرات الإدارة المركزية للتعاون والتنمية الريفية، والنشرات السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبعض الدراسات والمراجع التى تناولت موضوع البحث. بيانات أولية، وتم الحصول عليها من إجابة مزارعي عينة البحث على أسئلة إستمارة الاستبيان الخاصة بهم.

اختيار العينة:

أجريت الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة، حيث تمثل مساحة المحافظة نحو ٩٨٦٢ كيلو متر مربع، ويبلغ عدد السكان بها نحو ٣,٦ مليون نسمة، وبها ١٥ مركز إدارى، وتتضمن ٨٤ وحدة محلية، وبها ٤٨١ قرية، ويوجد بكل قرية جمعية تعاونية زراعية متعددة الأغراض تمثل نحو ١٠% من العدد الإجمالي للتعاونيات الزراعية على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٨[١].

وتم اختيار عينة البحث من الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بالمحافظة محل الدراسة فى مركز كوم حماده بمحافظة البحيرة لإجراء هذا البحث عام ٢٠١٩، حيث أن مركز كوم حماده تبلغ مساحة الزمام المنزرع به نحو ١٠ ألاف فدان، وهو من أكبر المساحات الزراعية على مستوى المحافظة، ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض به نحو ٥٣ جمعية تعاونية، بعدد حيازات تبلغ نحو ٥١ ألف حائز، وقد تم اختيار ٤ جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض، فتم اختيار قرى وقدا، وصفت العنب، وكفر زيادة، والحدين، حيث أن هذه القرى تعد من أكبر قرى المركز من حيث عدد الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض، كما تم اختيار ٦٤ مزارعاً اختياراً عشوائياً من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بعدد ١٦ مزارعاً بكل تعاونية، وقد تم استبعاد ٣ مزارعين من العينة لكونهم غير متطابقين مع الاستبيان أى أن حجم العينة بلغ ٦١ مزارعاً لاستطلاع آرائهم فى التمكين الاقتصادي.

بعض المفاهيم الخاصة بالتمكين:

تعريف التمكين:

يشير مصطلح "التمكين" إلى إجراءات تؤدى إلى زيادة درجة الاستقلال الذاتى وتقرير المصير لدى الناس والمجتمعات المحلية، لتمكينهم من تمثيل مصالحهم بطريقة مسؤولة ومحددة ذاتياً، وذلك بناءً على سلطتهم الخاصة. ويعرف التمكين على أنه الإستراتيجية التى يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم فى ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها[٥]. ويمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمزارع الصغير على أنه كل الإجراءات التنظيمية والأنشطة الإنتاجية والخدمية المقدمة إليه، والتى من شأنها تحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل الحقيقى له.

مبادئ التمكين:

يعتمد التمكين على عدة مبادئ أساسية هى[٣]:

١ – مبدأ المشاركة: يعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التى تناسب التمكين.

٢– مبدأ الاعتماد على الذات والإحساس بالمسئولية، حيث يعمل التمكين على تنمية القدرات الشخصية لمواجهة المشكلات بأقل الإمكانيات المتاحة.

٣– مبدأ العدالة الإجتماعية: حيث يسعى التمكين إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بإسلوب موضوعي بعيداً عن التحيز الشخصي.

٤– مبدأ البدء مع المجتمع: ويعنى هذا البدء بالإعتماد على الموارد المتاحة ومحاولة تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

٥– مبدأ العدالة والمساواة القانونية: حيث ترتبط حقوق المواطنة والواجبات بالتمكين، مما يتطلب المساواة والعدالة فى التشريع بين المواطنين جميعاً بتباين انتماءاتهم الفئوية والجنسية أو المهنية.

متطلبات التمكين فى التعاونيات الزراعية:

١- تعزيز دور فرق العمل: من المتطلبات الأساسية لنجاح التمكين، والذى يعتمد على دمج الموظفين ضمن بيئة العمل، من خلال الاعتماد على توفير استراتيجيات تساعدهم على تشكيل فرق العمل، والتى تقوم على دعم اتخاذ القرارات التى تعتمد على التعاون بين أعضاء الفريق، من أجل تمكينهم من الوصول للقرارات الصحيحة.

٢- التوجيه: هو دور المديرين فى متابعة الموظفين، من خلال تحديد صلاحياتهم، ثم تمكينهم من العمل ضمنها بحرية، ولكن مع ضرورة التزامهم بالقواعد والنظام الوظيفى الخاص بالمنظمة التعاونية.

٣- القيادة الإدارية: هى السلطة التى تقوم بمنح الموظفين تفويضاً من أجل تمكينهم من اتخاذ قرار ما، مع الحرص على متابعة مدى قدرتهم على الوصول إلى القرار الصحيح، وعند الفشل فى اتخاذ القرار تقوم القيادة الإدارية بتمكين الموظفين عن طريق توفير الوسائل، والأدوات المساندة لهم.

نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً: الوضع الحالي للتعاونيات الزراعية فى مصر:

تعتبر التعاونيات جزءً لا يتجزأ من نسيج المجتمع الاجتماعى والاقتصادي وأحد أدوات العمل الوطني والقومي والعالمي، تتأثر بالتنظيمات الاقتصادية والنظم السياسية ونظم الإدارة ومستوى التطور العلمي والتقني إلى جانب تأثرها بالقيم والتقاليد الاجتماعية السائدة[٤].

ويتضح من الجدول رقم (٢) بالملحق أن متوسط إجمالي عدد جمعيات الائتمان بلغ نحو ٤٢٨٠ جمعية تمثل حوالي ٧٤,٥% من إجمالي عدد الجمعيات التعاونية الزراعية، تخدم متوسط زمام منزرع نحو ٦ مليون فدان، وبلغ متوسط إجمالي عدد أعضاء جمعيات الائتمان نحو ٣٧١٧ ألف عضو، تمثل حوالي ٨٣% من متوسط إجمالي عدد الأعضاء، بينما بلغ متوسط رأس مال جمعيات الائتمان نحو ٨٣,٦ مليون جنيه، تمثل حوالي ٤٧% من متوسط إجمالي رأس المال، وبلغ متوسط نصيب عضو جمعية الائتمان من رأسمالها نحو ٢٢ جنيه، بينما بلغ متوسط نصيب الفدان من رأسمالها نحو ١٤ جنيه خلال فترة الدراسة.

مما سبق يتبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس مال الجمعية وأيضاً انخفاض متوسط نصيب الفدان من رأسمالها، الأمر الذى نتج عنه ضعف التكوين المالي للجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي، بالإضافة إلى ضعف قدرتها على أداء دورها فى التمكين الاقتصادي للمزارعين.

وبحساب معادلة الإتجاه الزمني العام، لعدد جمعيات الائتمان فقد تبين من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (١)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد، ويعنى ذلك أن مقدار الزيادة السنوية لعدد جمعيات الائتمان تتزايد بنحو ٦,٦ جمعية سنوياً، بمعدل تغير حوالي ٠,١٥% من متوسط الفترة. وبالنسبة للزمام المنزرع تبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (١)، عدم ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعنى ذلك أن مساحة الزمام المنزرع تدور حول متوسطها الحسابي والذى بلغ نحو ٦ مليون فدان.

أما بالنسبة لعدد الأعضاء فقد تبين من المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (١)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعنى ذلك أن مقدار الزيادة السنوية لعدد الأعضاء يقدر بنحو ٣١,٣ ألف عضو سنوياً بمعدل تغير بلغ حوالي ٠,٨٤% من متوسط الفترة، وقد يرجع ذلك إلى زيادة تفتت الحيازة الزراعية سنوياً. كما تبين من المعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (١)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد لرأس مال الجمعيات عند مستوى معنوى ٠,٠١، ويعنى ذلك أن مقدار الزيادة السنوية لرأس مال جمعيات الائتمان تزايد بنحو ٥,٧ مليون جنيه سنوياً بمعدل تغير بلغ حوالي ٦,٨٣% من متوسط نفس الفترة.

وبالنسبة متوسط نصيب عضو جمعية الائتمان من رأسمالها فقد تبين من المعادلة رقم (٥) بالجدول رقم (١)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعنى ذلك أن مقدار الزيادة السنوية لمتوسط نصيب

العضو من رأس مال الجمعية تزايد بنحو ١,٤ جنيه سنوياً بمعدل تغير بلغ حوالي ٦,١٢% من متوسط نفس الفترة. أما بالنسبة متوسط نصيب الفدان جمعية الائتمان من رأسمالها فقد تبين من المعادلة رقم (٦) بالجدول رقم (١)، ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل التحديد ويعنى ذلك أن مقدار الزيادة السنوية لمتوسط نصيب الفدان من رأس مال الجمعية تزايد بنحو ٠,٨٥ جنيه سنوياً بمعدل تغير بلغ حوالي ٦,١١% من متوسط نفس الفترة.

جدول رقم (١): معادلات الاتجاه الزمنى العام لعدد الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان والزمام المنزرع وعدد الأعضاء ورأس المال ومتوسط نصيب العضو من رأسمالها خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦– ٢٠١٦/٢٠١٧).

البيـــــــــــــــان	رقم المعادلة	المعـــــادلات	المتوسط الحسابى	معدل التغير السنوي %	ر٢	قيمة "ف"
عدد جمعيات الائتمان (جمعية)	(١)	ص^هـ=٤٢٣٧,٤٧+٦,٥٩ سهـ (١٢,٨٩)**	٤٢٨٠,٣	٠,١٥	٠,٩٣٨	١٦٦,٢**
الزمام المنزرع (فدان)	(٢)	ص^هـ= ٥٦٩٩,٧+ ٤٦,٧ سهـ (٢,٦٢)*	٦٠٠٣,٢	٠,٧٨	٠,٣٥	٦,٨٦*
عدد الأعضاء (بالألف عضو)	(٣)	ص^هـ= ٣٥١٣,٦+٣١,٣٣سهـ (٣,٦)*	٣٧١٧,٣	٠,٨٤	٠,٥٢	١٣,١**
رأس المال (بالمليون جنيه)	(٤)	ص^هـ= ٤٦,٥ + ٥,٧ سهـ (٤,٤٦)**	٨٣,٦	٦,٨٣	٠,٦٣	١٩,٨٥**
متوسط نصيب عضو جمعية الائتمان من رأسمالها (جنيه فدان)	(٥)	ص^هـ= ١٣,٤٨ + ١,٣٧ سهـ (٣,٨٣)**	٢٢,٤	٦,١٢	٠,٥٥	١٤,٦٧**
متوسط نصيب الفدان من رأسمالها (جنيه فدان)	(٦)	ص^هـ= ٨,٨٠ + ٠,٨٥ سهـ (٣,٤٦)**	١٣,٩	٦,١١	٠,٥٠	١٢,٠١**

حيث: ص^هـ = القيمة التقديرية لعدد الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان والزمام المنزرع وعدد الأعضاء ورأس المال ومتوسط نصيب العضو من رأسمالها.

هـ = السنوات ١ ، ٢ ، .....، ١٧. س هـ = عامل الزمن وفقاً للفترة الزمنية المحددة.

معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × ١٠٠ ** معنوى عند مستوى ٠,٠١ * معنوى عند مستوى ٠,٠٥

الارقام بين الأقواس تمثل قيمة (ت) المحسوبة.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق.

ثانياً: العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على التمكين الاقتصادي لعينة البحث:

أ: العوامل الاجتماعية: ١- عمر المزارع:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن فئة الزراع أقل من ٤٠ سنة بلغ عددهم نحو ٥ مزارعين يمثلون حوالي ٨,٢% من إجمالي العينة، وكانت فئة الزراع من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة والبالغ عددهم نحو ١٣ مزارعاً يمثلون حوالي ٢١,٣% من إجمالي العينة، كما كانت الفئة العمرية للزراع من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة والبالغ عددهم نحو ٢١ مزارعاً يمثلون حوالي ٣٤,٤% من إجمالي العينة، بينما الفئة العمرية أكثر من ٦٠ سنة والبالغ عددهم نحو ٢٢ مزارعاً يمثلون حوالي ٣٦,١% من إجمالي العينة.

جدول رقم (٢) التوزيع النسبي للفئات العمرية لعينة المزارعين عام ٢٠١٩.

الفئة العمرية	عدد المزارعين	%
أقل من ٤٠ سنة	٥	٨,٢
من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	١٣	٢١,٣
من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة	٢١	٣٤,٤
٦٠ سنة فأكثر	٢٢	٣٦,١
الإجمالي	٦١	١٠٠,٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

تبين مما سبق أن الفئة العمرية للزراع من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة، والفئة العمرية أكثر من ٦٠ سنة، يمثلان حوالي ٧٠,٥% من إجمالي العينة، وتعد هذان الفئتان الأكثر خبرة والأقل قدرة على تحمل المخاطر.

٢- الحالة التعليمية:

يتبين من بيانات الجدول رقم (٣) أن فئة الزراع الحاصلين على مؤهل عالى بلغ ٥ مزارعين يمثلون حوالي ٨,٢% من إجمالي العينة، وكانت فئة الزراع الحاصلين على مؤهل متوسط بلغ ١٩ مزارعاً يمثلون حوالي ٣١,١% من إجمالي العينة، كما كانت فئة الزراع الذين يقرأون ويكتبون بلغ ٢١ مزارعاً يمثلون حوالي ٣٤,٤% من إجمالي العينة، بينما كانت فئة الزراع الذين لا يقرأون ولا يكتبون بلغ ١٦ مزارعاً يمثلون حوالي ٢٦,٣% من إجمالي مزارعي العينة.

تبين مما سبق أن الزراع الحاصلين على مؤهل عالى أو متوسط يمثلون حوالي ٤٠% من إجمالي العينة، فى حين أن الزراع الذين يقرأون ويكتبون والأميين تتجاوز نسبتهم حوالي ٦٠% من إجمالي العينة، وهذا يبين أن هناك نسبة كبيرة من الزراع لا تستطيع الاستفادة من الاجراءات والعمليات المؤدية للتمكين الاقتصادي والمشاركة فى القرارات الاقتصادية للجمعيات التعاونية الزراعية.

جدول رقم (٣) التوزيع النسبي **للحالة التعليمية لعينة المزارعين عام ٢٠١٩.**

الحالة التعليمية	عدد المزارعين	%
مؤهل عالى	٥	٨,٢
مؤهل متوسط	١٩	٣١,١
يقرأ ويكتب	٢١	٣٤,٤
أمى	١٦	٢٦,٣
الإجمالي	٦١	١٠٠,٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

٣- المهنة الأساسية:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) توزيع المهنة التى يمتهنها المزارعين بعينة البحث، حيث تبين أن فئة الزراع الذين يمتهنون مهنة الزراعة كمهنة أساسية بلغ عددهم ٣٦ مزارعاً يمثلون حوالي ٥٩% من إجمالي العينة، وكانت فئة الزراع الذين يمتهنون مهن أخرى غير الزراعة بلغ عددهم ٢٥ مزارعاً يمثلون حوالي ٤١% من إجمالي العينة. تبين مما سبق أن فئة الزراع الذين يمتهنون مهنة الزراعة كمهنة أساسية ليس لهم دخل آخر من خارج النشاط الزراعي، وبالتالى فهم أقل قدرة على التمكين الاقتصادي، على عكس فئة الزراع الذين يمتهنون مهن أخرى غير الزراعة والذين يحصلون على دخل آخر من خارج النشاط الزراعي، يساعدهم فى الاستفادة من العمليات والاجراءات التى تقدمها الجمعيات التعاونية، وبالتالى فهم أكثر قدرة على التمكين الاقتصادي.

جدول رقم (٤) التوزيع النسبي **للمهنة الأساسية لعينة المزارعين عام ٢٠١٩.**

المهنة الأساسية	عدد المزارعين	%
الزراعة	٣٦	٥٩
مهن أخرى	٢٥	٤١
الإجمالي	٦١	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

٤- الحالة الاجتماعية:

يوضح الجدول رقم (٥) الحالة الاجتماعية للمزارعين، حيث تبين أن حوالي ٥٨ مزارعاً يمثلون حوالي ٩٥% من إجمالي العينة كانوا متزوجين، وأن حوالي ٣ مزارعين يمثلون حوالي ٥% من إجمالي

العينة كانوا غير متزوجين. مما يوضح أن الغالبية العظمى من إجمالي العينة متزوجين ولديهم أعباء معيشية تؤثر على العملية الإنتاجية والموارد المتاحة لها، وبالتالى فإن قدرتهم على الاستفادة من عملية التمكين الاقتصادي تتباين بينهم.

جدول رقم (٥) التوزيع النسبي **للحالة الاجتماعية لعينة المزارعين عام ٢٠١٩.**

الحالة الاجتماعية	عدد المزارعين	%
متزوج	٥٨	٩٥,١
أعزب	٣	٤,٩
الإجمالي	٦١	١٠٠,٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

٥- عدد أفراد الأسرة:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) توزيع عدد أفراد الأسرة للمزارعين حيث تبين أن فئة الأسر التى لديها أولاد ٢ فأقل بلغ عددهم ١٣ أسرة يمثلون حوالي ٢١,٣% من إجمالي العينة، وكانت فئة الأسر التى لديها أولاد من ٣ إلى ٤ بلغ عددهم ٣٦ أسرة يمثلون حوالي ٥٩% من إجمالي العينة، بينما كانت فئة الأسر التى لديها أولاد أكثر من ٥ والبالغ عددهم ١٢ أسرة يمثلون حوالي ١٩,٧% من إجمالي العينة. مما سبق يتبين أن الأسر الذين لديهم أولاد يعملون قد تتاح لهم فرصة أكثر للإستفادة من الخدمات إلى تقدمها الجمعية، حيث يتوفر لهم تمويل يمكنهم من ذلك عن الأسر التى بها أولاد لا يعملون.

جدول رقم (٦) التوزيع النسبي **للعينة وفقاً لعدد أفراد الأسرة عام ٢٠١٩.**

الفئة	عدد الأسر	%
٢ فأقل	١٣	٢١,٣
من ٣ إلى ٤	٣٦	٥٩
٥ فأكثر	١٢	١٩,٧
الإجمالي	٦١	١٠٠,٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

٦- عمل أفراد الأسرة:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٧) توزيع عدد أفراد الأسرة وفقاً للعمل، حيث تبين أن الذكور الذين يعملون بلغ عددهم ٢٩ يمثلون حوالي ٤٧,٥% من إجمالي العينة، وبلغت نسبة البطالة فيهم حوالي ٦,٥% من إجمالي الذكور بالعينة، بينما الإناث الذين يعملون بلغ عددهم ٨ يمثلون حوالي ١٣,١% من إجمالي العينة، وكانت الإناث الذين لايعملون عددهم ٢٢ يمثلون حوالي ٣٦,١% ونسبة البطالة فيهم بلغت حوالي ٧٣,٣% من إجمالي الإناث بالعينة. مما سبق يتبين أن المزارعين الذين لديهم أولاد يعملون قد تتاح لهم الفرصة أكثر للإستفادة من الخدمات التى تقدمها الجمعية، حيث يتوفر لهم تمويل يمكنهم من ذلك عن الأسر التى بها أولاد لا يعملون.

جدول رقم (٧) التوزيع النسبي **للعينة وفقاً لعمل أفراد الأسرة ذكور وإناث عام ٢٠١٩.**

الفئة	عدد الأسر	%
ذكور ويعملون	٢٩	٤٧,٥
ذكور ولا يعملون	٢	٣,٣
إناث ويعملون	٨	١٣,١
إناث ولا يعملون	٢٢	٣٦,١
الإجمالي	٦١	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

ب: العوامل الاقتصادية لعينة البحث:

١- حيازة الأرض:

يوضح الجدول رقم (٨) حيازات الأراضي للمزارعين، حيث تبين أن نحو ٤٣ مزارعاً يمثلون حوالي ٧٠% من إجمالي العينة كانوا لديهم أرض ملك، بينما أن نحو ٥ مزارعين يمثلون حوالي ٨,٢% من إجمالي العينة كانوا لديهم أرض ملك وإيجار، وأيضاً نحو٥ مزارعين يمثلون حوالي ٨,٢% من إجمالي العينة كانوا لديهم أرض إيجار، وأن نحو ٨ مزارعين يمثلون حوالي ١٣% من إجمالي العينة كانوا لديهم أرض وضع يد.

مما يوضح أن الغالبية العظمى من إجمالي العينة لديهم أرض ملك فإن قدرتهم على الاستفادة من عملية التمكين الاقتصادي تزيد بملكية الأرض (أحد أهم عناصر الإنتاج الثابتة) حيث تمكنهم من الحصول على قروض مدعومة للزراعات.

جدول رقم (٨) التوزيع النسبي لعينة المزارعين وفقاً لحيازة الأراضي عام ٢٠١٩.

الفئة	عدد المزارعين	%
أراضى ملك	٤٣	٧٠,٥
ملك وإيجار	٥	٨,٢
إيجار	٥	٨,٢
وضع يد	٨	١٣,١
الإجمالي	٦١	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

٢- حيازة الحيوانات:

يوضح الجدول رقم (٩) حيازات الحيوانات للمزارعين، حيث تبين أن نحو ٤٣ مزارعاً يمثلون حوالي ٧٠% من إجمالي العينة كانوا لديهم حيوانات، وأن نحو ١٨ مزارعاً يمثلون حوالي ٣٠% من إجمالي العينة ليس لديهم حيوانات، مما يوضح أن الغالبية من إجمالي العينة يمتلكون حيوانات فإن قدرتهم على الاستفادة من عملية التمكين الاقتصادي تزيد بملكية الحيوانات حيث تمكنهم من الحصول على قروض مدعومة للإنتاج الحيواني.

جدول رقم (٩) التوزيع النسبي لعينة المزارعين وفقاً لحيازة الحيوانات عام ٢٠١٩.

الفئة	عدد المزارعين	%
يمتلكون حيوانات	٤٣	٧٠,٥
لا يمتلكون حيوانات	١٨	٢٩,٥
الإجمالي	٦١	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

٣- مصادر دخل الأسرة:

يوضح الجدول رقم (١٠) التوزيع النسبي لمصادر الدخل السنوي للأسرة من الزراعة ومن خارج الزراعة، حيث تبين من فئات الدخل أقل من ٢٠ ألف جنيه سنوياً، أن نحو ٣٨، ٤٩، ٤٣ مزارعاً يمثلون حوالي ٦٢%، ٨٠%، ٧٠% من اجمالي مزارعي العينة يحصلون على دخل أقل من ٢٠ ألف جنيه سنوياً من الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى ومن خارج الزراعة على الترتيب. وتبين من فئات الدخل من ٢٠ ألف جنيه إلى أقل من ٥٠ ألف جنيه سنوياً، أن نحو ١٩، ١١، ١٢ مزارعاً يمثلون حوالي ٣١%، ١٨%، ٢٠% من مزارعي العينة يحصلون على دخل من ٢٠ ألف جنيه إلى أقل من ٥٠ ألف جنيه سنوياً من الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى ومن خارج الزراعة على الترتيب.

جدول رقم (١٠) التوزيع النسبي لمصادر الدخل السنوي للأسرة من الزراعة وخارج الزراعة موزعة فئات دخلية خلال عام ٢٠١٩.

الدخل / الفئة	من الزراعة				من خارج الزراعة	%
	إنتاج نباتى	%	إنتاج حيوانى	%		
٢٠٠٠٠<	٣٨	٦٢	٤٩	٨٠	٤٣	٧٠
٥٠٠٠٠ < ٢٠٠٠٠	١٩	٣١	١١	١٨	١٢	٢٠
١٠٠٠٠٠ < ٥٠٠٠٠	٢	٣	١	٢	٥	٨
١٠٠٠٠٠ >	٢	٣	–	–	١	٢
الإجمالي	٦١	١٠٠	٦١	١٠٠	٦١	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

كما تبين من فئات الدخل من ٥٠ ألف جنيه إلى أقل من ١٠٠ ألف جنيه سنوياً، أن نحو ٢، ١، ٥ مزارعاً يمثلون حوالي ٣%، ٢%، ٨% من مزارعي العينة يحصلون على دخل من ٥٠ ألف جنيه إلى أقل من ١٠٠ ألف جنيه سنوياً من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني ومن خارج الزراعة على الترتيب. أما بالنسبة للفئات الأكبر من ١٠٠ ألف جنيه سنوياً، تبين أن نحو ٢، ١ مزارعاً يمثلون حوالي ٣%، ٢% من مزارعي العينة يحصلون على دخل أكبر من ١٠٠ ألف جنيه سنوياً من الإنتاج النباتي ومن خارج الزراعة على الترتيب. مما سبق يتضح أن الفئات الأقل دخل من ٢٠ ألف جنيه من الزراعة ومن خارج الزراعة كانت تمثل النسبة الأكبر، أى أن غالبية مزارعي العينة كانوا من منخفض الدخول، وهؤلاء يحتاجون إلى التمكين الاقتصادي لزيادة دخولهم النقدية والحقيقية.

٤- التوزيع النسبي **لمتوسط الدخل ال**سنوي **وال**شهري **للأسرة:**

يتضح من الجدول رقم (١١) التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السنوي والشهري للأسرة حيث أن متوسط فئات الدخل أقل من ٢٠ ألف جنيه سنوياً بلغ ١٣ مزارع تمثل حوالي ٢١% من عينة البحث. بمتوسط دخل سنوي وشهري نحو ١٣,١، ١,١ ألف جنيه على الترتيب. وأن فئات متوسط الدخل من ٢٠ ألف جنيه إلى أقل من ٥٠ ألف جنيه سنوياً بلغ ٢٥ مزارع تمثل حوالي ٤١%، بمتوسط دخل سنوي وشهري نحو ٣٥,٤، ٢,٩ ألف جنيه من عينة البحث على الترتيب. بينما كانت فئات متوسط الدخل من ٥٠ ألف جنيه إلى أقل من ١٠٠ ألف جنيه سنوياً بلغ ١٦ مزارع تمثل حوالي ٢٦% بمتوسط دخل سنوي وشهر نحو ٧٢,٧، ٦,١ ألف جنيه من عينة البحث على الترتيب. أما بالنسبة للفئة الأكبر من ١٠٠ ألف جنيه سنوياً بلغ ٧ مزارعين تمثل حوالي ١١,٥% بمتوسط دخل سنوي وشهري نحو ٢٢٩,٦، ١٩,١ ألف جنيه من عينة البحث على الترتيب. مما سبق يتضح أن الفئتان الأقل دخل من ٢٠ ألف جنيه إلى أقل من ٥٠ ألف جنيه كان متوسط دخليهم الشهري نحو ١,١، ونحو ٣ ألف جنيه تمثل نحو ٣٨ مزارع بنسبة بلغت حوالي ٦٢,٣% من إجمالي العينة وهى النسبة الأكبر، مما يبين أن غالبية العينة من منخفض الدخول وهؤلاء يحتاجون إلى التمكين الاقتصادي لزيادة دخولهم النقدية والحقيقية.

جدول رقم(١١) التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السنوي والشهري للأسرة من الزراعة وخارج الزراعة موزعة حسب الفئات عام ٢٠١٩

البيان / فئة الدخل	الإجمالي		متوسط قيمة الدخل السنوي للأسرة (جنيه)	متوسط قيمة الدخل الشهري للأسرة (جنيه)
	عدد المزارعين	%		
٢٠٠٠٠<	١٣	٢١,٣	١٣١٢٨	١٠٩٤
٥٠٠٠٠ < ٢٠٠٠٠	٢٥	٤١	٣٥٣٨٥	٢٩٤٩
١٠٠٠٠٠ < ٥٠٠٠٠	١٦	٢٦,٢	٧٢٦٥٠	٦٠٥٤
١٠٠٠٠٠ >	٧	١١,٥	٢٢٩٦٣٦	١٩١٣٦
الإجمالي	٦١	١٠٠	٦٢٤٥٥	٥٢٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

ثالثاً: دور التعاونيات فى التمكين الاقتصادي من وجهة نظر المزارعين:

يعرف التعاون الزراعي على أنه حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة ويسهم التعاون فى تنفيذ الخطة العامة للدولة. والجمعيات التعاونية الزراعية وحدات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تطوير الزراعة فى مجالاتها المختلفة، كما تسهم فى التنمية الريفية فى مناطق عملها، وذلك بهدف رفع مستوى أعضائها اقتصادياً واجتماعياً. ويتضح من ذلك التعريف أن كل الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتى تقدمها الجمعيات التعاونية من شأنها التمكين للمزارعين، منها توفير التمويل للمزارعين، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة، وتقاوى، ومبيدات، بالإضافة إلى توفير الخدمات التسويقية، وكذلك الخدمات الإرشادية، وخدمات الميكنة الزراعية.

١- مساهمة التعاونيات فى التمويل للمزارعين:

يتبين من الجدول رقم (١٢) أن التوزيع النسبي لمصادر التمويل للمزارعين بلغ ٤٤ مزارع تمثل حوالي ٧٢% من عينة البحث كانت تعتمد على التمويل الذاتي، وأن ٣ مزارعين يمثلون حوالي ٥% تحصل على تمويلها من بنك القرية، بينما ٤ مزارعين من عينة البحث يمثلون حوالي ٦,٦% يحصلون على التمويل من تجار المحاصيل الزراعية وبنك القرية، أما بالنسبة لمصادر تمويل أخرى أقارب أو أصدقاء كان مزارع واحد يمثل حوالي ١,٦% من عينة البحث. مما سبق يضح أن التعاونيات الزراعية ليس لها أى دور فى توفير التمويل اللازم للمزارعين وأنها لا تقوم بالدور المنوط بها فى التمكين الاقتصادي.

٢- التوزيع النسبي للخدمات الإنتاجية الحالية التى تقدمها التعاونيات للمزارعين:

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض قدمت خدمات مستلزمات الإنتاج للمزارعين، فقد أوضح ٦١ مزارعاً بنسبة تمثل حوالي ١٠٠% من عينة البحث أى كل أفراد عينة البحث أن الجمعيات التعاونية توفر الأسمدة الكيماوية المدعمة، وأوضح ١٧ مزارعاً بنسبة تمثل حوالي ٢٨% من عينة البحث أن الجمعيات التعاونية توفر التقاوي المعتمدة، بينما أوضح ٣١ مزارعاً بنسبة تمثل حوالي ٥١% من عينة البحث أن الجمعيات التعاونية تقوم بتقديم الخدمات الإرشادية للمزارعين.

جدول رقم (١٢) التوزيع النسبي لمساهمة التعاونيات فى التمويل للمزارعين بالعينة عام ٢٠١٩.

البيـــــــــان / مصدر التمويل	الإجمالي	
	عدد المزارعين	%
تمويل ذاتي	٤٤	٧٢,١
بنك القرية	٣	٤,٩
الجمعية التعاونية الزراعية	٠	٠
تجار المحاصيل الزراعية	٩	١٤,٨
تجار المحاصيل الزراعية وبنك القرية	٤	٦,٦
مصادر أخرى	١	١,٦
الإجمالي	٦١	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

بينما أوضح ٦١ مزارعاً بنسبة حوالي ١٠٠% من عينة البحث، بأن التعاونيات لم تقوم بالأدوار المنوط بها لتحقيق التمكين الاقتصادي من وجهة نظر المزارعين، حيث لم تقدم التعاونيات أى خدمات للمزارعين بعينة البحث فى مجال توفير خدمات التمويل، وتوفير خدمات تسويق، وتوفير آلات للخدمات الإنتاجية والتى من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو زيادة الإنتاج لزيادة الدخل الحقيقى للمزارعين.

وهذا يبين أن الدور الذى يجب على التعاونيات القيام به منخفض وضعيف، حيث لم تقدم بعض الخدمات التى من الضروى توفيرها لأعضائها، والتى من شأنها تقليل التكاليف الإنتاجية للمزارعين وزيادة الدخل الحقيقى لهم الأمر الذى ينعكس على الدور الضعيف لجمعيات الائتمان الزراعي فى التمكين الاقتصادي للمزارعين.

جدول رقم (١٣) التوزيع النسبي للخدمات الإنتاجية التى تقدمها التعاونيات للمزارعين خلال عام ٢٠١٩.

نوع الخدمة	عدد الزراع الذين لم تقدم لهم الخدمات	%	عدد الزراع الذين قدمت لهم الخدمات	%
خدمات مستلزمات الإنتاج من الأسمدة.	٠	٠	٦١	١٠٠
خدمات مستلزمات الإنتاج من التقاوي.	٥٤	٧٢	١٧	٢٨
خدمات إرشادية.	٣٠	٤٩	٣١	٥١
خدمات تمويلية.	٦١	١٠٠	٠	٠
خدمات تسويقية.	٦١	١٠٠	٠	٠
خدمات الميكنة الزراعية.	٦١	١٠٠	٠	٠
خدمات مستلزمات الإنتاج من المبيدات	٦١	١٠٠	٠	٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

رابعاً: مشاكل التعاونيات التى تحد من التمكين الاقتصادي للمزارعين:

باستطلاع آراء الزراع عن أهم المشاكل التى تواجههم فى التعامل مع جمعيات الائتمان الزراعي وتوفير الخدمات الإنتاجية فيتضح من بيانات الجدول رقم (١٤) التوزيع النسبي لأهم مشاكل التعاونيات التى تواجه المزارعين وتحد من التمكين الاقتصادي لهم، حيث أوضح ٢١ مزارع بنسبة تمثل حوالي ٣٢,٣% من إجمالي مشاكل المزارعين بنقص الأسمدة الكيماوية التى توفرها الجمعيات، وأوضح ١٨ مزارع بنسبة تمثل حوالي ٢٧,٧% من إجمالي مشاكل المزارعين، بانخفاض كمية التقاوي فى الجمعيات، كما أوضح ٩ زراع بنسبة تمثل حوالي ١٣,٨% من إجمالي مشاكل المزارعين، بعدم توفير أصناف التقاوي المختلفة بالجمعيات، وأوضح ٨ زراع بنسبة تمثل حوالي ١٢,٣% من إجمالي مشاكل المزارعين، بعدم توفير المبيدات فى التعاونيات، وأوضح ٤ زراع بنسبة تمثل حوالي ٦,٢% من إجمالي مشاكل المزارعين، بعدم توفير الخدمات الإرشادية بالجمعية لتوعية الزراع، كما أوضح ٣ زراع بنسبة تمثل حوالي ٤,٦% من إجمالي مشاكل المزارعين، بعدم قيام التعاونيات بأى خدمات تسويقية للمحاصيل، بينما أوضح ٢ من الزراع بنسبة حوالي ٣,١% من إجمالي مشاكل المزارعين، بأن الجمعية لم تقدم أى قروض زراعية لأعضائها.

ومن خلال هذه المشاكل التى تواجة المزارعين فى توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات الإنتاجية المختلفة وتقصير دور التعاونيات فى تقديم هذه الخدمات لأعضائها بالكم والكيف، الأمر الذى يستوجب التغلب على هذه المشاكل، والتى من شأنها المساهمة فى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة دخول المزارعين أى تمكينهم اقتصادياً.

جدول رقم (١٤): التوزيع النسبي لأهم مشاكل التعاونيات التى تحد من التمكين للمزارعين عام ٢٠١٩.

المشاكل	عدد الزراع	% من إجمالي المشاكل
نقص الأسمدة الكيماوية	٢١	٣٢,٣
إنخفاض كمية التقاوي	١٨	٢٧,٧
عدم توفير أصناف التقاوي	٩	١٣,٨
عدم توفير المبيدات	٨	١٢,٣
عدم توفير الإرشاد	٤	٦,٢
عدم توفير التسويق	٣	٤,٦
عدم توفير القروض	٢	٣,١
الإجمالي	٦٥	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث.

وتمثلت أهم مقترحات حل المشاكل السابقة من وجهة نظر المزارعين فى: توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بالجمعيات وبكميات كافية ومتنوعة، وتفعيل الرقابة فى توزيعها، وتوفيرها على مدار العام، وزيادة المقررات الفدانية من الأسمدة، لتغطية إحتياجات الزراع منها. توفير التقاوي المحسنة والمدعمة بالجمعيات وتنوعها والإعلان عن تواجدها بشكل دائم. توفير المبيدات بالجمعيات لضمان سلامتها بأسعار مناسبة. توفير

الخدمات الإرشادية بالجمعيات التى تساعد الزراع على تبنى طرق الزراعة السليمة . قيام الجمعيات التعاونية بدورها فى تسويق الإنتاج الزراعي، وذلك للحفاظ على المزارعين من استغلال التجار. ويمكن تحقيق ذلك بتفعيل صناديق التمويل التعاوني بالجمعيات المركزية لتوفير مستلزمات الإنتاج بتجميعها على مستوى القرى.

الملخص

يؤدى القطاع التعاوني دوراً هاماً فى مجال التنمية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، وتعتبر التعاونيات الزراعية من أهم الوسائل التى تستخدمها الدولة لتوفير مستلزمات الإنتاج والخدمات للمزارعين فى القطاع الزراعي، حيث أن التعاونيات منظمات اقتصادية واجتماعية تعتمد على ذاتها فى القيام بجميع أعمالها لتمكين المزارعين اقتصادياً واجتماعياً. وتتمثل مشكلة البحث فى معاناة المزارعين وخاصة الصغار منهم من تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ إتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى ضعف دور الجمعيات التعاونية لمساعدة المزارعين فى التغلب على المشاكل الاقتصادية والتمكين الاقتصادي لهم. واستهدف البحث التعرف على المردود الاقتصادي لدور الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي فى تمكين المزارعين، وأجريت الدراسة الميدانية بمحافظة البحيرة عام ٢٠١٩، وتم اختيار عينة البحث من الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بمركز كوم حماده حيث تم اختيار ٤ جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض، فتم اختيار قرى وقدا، وصفت العنب، وكفر زيادة، والحدين، حيث أن هذه القرى تعد من أكبر قرى المركز من حيث عدد الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض، كما تم اختيار ٦٤ مزارعاً اختياراً عشوائياً من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بعدد ١٦ مزارعاً بكل تعاونية، وقد تم استبعاد ٣ مزارعين من العينة لكونهم غير متطابقين مع الاستبيان أى أن حجم العينة بلغ ٦١ مزارعاً لاستطلاع آرائهم فى التمكين الاقتصادي.

وتناول البحث التعرف على الوضع الحالي للتعاونيات الزراعية فى مصر، وكذلك جمعيات الائتمان متعددة الأغراض، من حيث عدد الجمعيات، وعدد أعضائها، ورأسمالها خلال فترة الدراسة (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠١٦/٢٠١٧) وتبين انخفاض متوسط نصيب الفرد، ومتوسط نصيب الفدان من رأس مال الجمعية، حيث بلغ نحو ٢٢، ١٤ جنيه، على الترتيب خلال فترة الدراسة، الأمر الذى نتج عنه ضعف التكوين المالي للجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي، بالإضافة إلى ضعف قدرتها على أداء دورها فى التمكين الاقتصادي للمزارعين. كما تناول البحث العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على التمكين الاقتصادي للمزارعين. كما تناول البحث دور التعاونيات فى التمكين الاقتصادي من وجهة نظر المزارعين. وتناول أيضاً المشاكل التى تواجة المزارعين فى توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات الإنتاجية المختلفة التى تحد من التمكين الاقتصادي للمزارعين.

وكانت أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على التمكين الاقتصادي بعينة المزارعين:

- أن هناك نسبة كبيرة من الزراع لا تستطيع الاستفادة من الإجراءات والعمليات المؤدية للتمكين الاقتصادي والمشاركة فى القرارات الاقتصادية للجمعيات التعاونية الزراعية.
- معظم المزارعين مهنتهم الأساسية الزراعة (٥٩% من إجمالي العينة) ليس لهم دخل آخر من خارج قطاع الزراعة، فهم أقل قدرة على التمكين الاقتصادي، وبالتالى يحتاجون العمليات والإجراءات التى تقدمها الجمعية التعاونية التى تجعلهم أكثر قدرة على التمكين.
- إن الأسر الذين لديهم أولاد يعملون قد تتاح لهم فرص أكثر للأستفادة من الخدمات التى تقدمها الجمعية، حيث يتوفر لهم تمويل يمكنهم من ذلك.

- إن المزارعين الذين لديهم حيازة زراعية ملك (٧٠,٥% من العينة) قدرتهم على الإستفادة من عملية التمكين الاقتصادي تزيد بملكية الأرض أحد عناصر الإنتاج، حيث تمكنهم من الحصول على قروض مدعمة لزراعتهم.
- إن الغالبية العظمى من مزارعي العينة يمتلكون حيوانات، وبالتالي زيادة قدرتهم على الأستفادة من عملية التمكين الاقتصادي، حيث تمكنهم من الحصول على قروض مدعومة للإنتاج الحيوانى.
- إن معظم المزارعين فى العينة تقع فى الفئة الدخلية المنخفضة أقل من ٢٠ ألف جنيه فى السنة، وهؤلاء يحتاجون إلى التمكين الاقتصادي لزيادة دخولهم النقدية والحقيقية.
- إن التعاونيات الزراعية ليس لها أى دور فى توفير التمويل اللازم للمزارعين، وأنها لا تقوم بدورها فى التمكين الاقتصادي.
- دور الجمعيات التعاونية فى توفير التقاوي الجيدة والخدمات الإرشادية ضعيف وأن الجمعية التعاونية لم تقدم خدمات تسويقية وخدمات الميكنة الزراعية.

التوصيات:

١- زيادة رأس مال الجمعيات والتكوين الرأسمالى لها، لتمكينها من القيام بالدور المنوط به من الخدمات الإنتاجية للمزارعين.

٢- توفير كافة أنواع الأسمدة بالجمعيات التعاونية وفقاً للاحتياجات المحصولية التى يحتاجها المزارعين.

٣- توفير أصناف التقاوي المحسنة والمدعمة من قبل التعاونيات لضمان إنتاج جيد يساعد على زيادة دخل المزارعين.

٤- قيام الجمعيات التعاونية بتسويق الإنتاج لتمكين المزارعين من توفير عائد مناسب لهم.

المراجع

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوي، ٢٠١٨.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد مختلفة.

٣- سوسن عثمان عبد اللطيف (دكتور)، التمكين وأجهزته، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤- معهد التخطيط القومى، مستقبل التعاونيات فى المرحلة القادمة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٣٧، يناير ٢٠٠١.

5- Nina. Wallenstein. Empowerment and Health. The Theory and Practice of Community. Community Development Journal. Oxford University Press.

الملاحق

جدول رقم (١) تطور إجمالي عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وعدد الأعضاء ورأس المال خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦– ٢٠١٦/٢٠١٧).

البيـــــــان / السنوات	إجمالي عدد الجمعيات (جمعية)	إجمالي عدد الأعضاء (بالألف عضو)	إجمالي رأس المال (مليون جنيه)
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٥٦٥٨	٤٢٨٦	٩٠
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٥٦٩٦	٤٢٠٩	١٠٢
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٥٦٨٩	٤٣٥٦	١٠٣
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٥٧١٧	٤٣٤٢	١٤٩
٢٠٠٩/٢٠١٠	٥٧٢٩	٤٤١٥	١٧٨
٢٠١٠/٢٠١١	٥٧٣٧	٤٤٠٢	١٨٩
٢٠١١/٢٠١٢	٥٧٤٥	٤٥٥٢	١٩٧
٢٠١٢/٢٠١٣	٥٧٧٠	٤٤٩٤	٢٥١
٢٠١٣/٢٠١٤	٥٧٨٦	٤٦٧١	٢١٣
٢٠١٤/٢٠١٥	٥٧٩٥	٤٧٩٣	٢٢٩
٢٠١٥/٢٠١٦	٥٨٠١	٤٧٠٥	٢٥٥
٢٠١٦/٢٠١٧	٥٨٠٩	٤٤٩٦	٢٥٠
المتوسط	٥٧٤٤	٤٤٧٧	١٨٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢) تطور إجمالي عدد الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان والزمام المنزرع وعدد الأعضاء ورأس المال والأهمية النسبية ومتوسط نصيب العضو والفدان من رأسمالها خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٦– ٢٠١٦/٢٠١٧).

البيـــــــان / السنوات	عدد جمعيات الائتمان (جمعية)	% من إجمالي عدد الجمعيات	الزمام المنزرع (ألف فدان)	عدد أعضاء جمعيات الائتمان (بالألف)	% من إجمالي عدد الأعضاء	رأس مال جمعيات الائتمان (مليون جنيه)	% من إجمالي رأس المال	متوسط نصيب عضو جمعية الائتمان من رأسمالها (جنيه)	متوسط نصيب الفدان من رأسمالها (جنيه فدان)
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٢٤٦	٧٥,٠٤	٥٨٣٧,٧	٣٥٨١	٨٣,٥٥	٥٤,٢	٦٠,٢٢	١٥,١٤	٩,٢٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٢٥١	٧٤,٦٣	٥٨٠٨,٨	٣٤٨٢	٨٢,٧٣	٥٩,٧	٥٨,٥٣	١٧,١٥	١٠,٢٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٢٤٢	٧٤,٥٦	٥٧٨٣,٩	٣٦٢٣	٨٣,١٧	٦٠,٨	٥٩,٠٣	١٦,٧٨	١٠,٥١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٢٧١	٧٤,٧١	٥٧٢٧,٣	٣٦٢٤	٨٣,٤٦	٦٢,٩	٤٢,٢١	١٧,٣٦	١٠,٩٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٢٧٥	٧٤,٥٢	٥٩٤٧,٦	٣٦٥٣	٨٢,٧٤	٦٧,٢	٣٧,٧٥	١٨,٤	١١,٣
٢٠١١/٢٠١٠	٤٢٨٢	٧٤,٦٤	٦٣٠٢,٨	٣٦٤٠	٨٢,٦٩	٧٣	٣٨,٦٢	٢٠,٠٥	١١,٥٨
٢٠١٢/٢٠١١	٤٢٨١	٧٤,٥٢	٦٠٦٧,٦	٣٨١٣	٨٣,٧٧	٩٠,٣	٤٥,٨٤	٢٣,٦٨	١٤,٨٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٢٨٩	٧٤,٣٣	٥٧٨٦,٦	٣٧٥٤	٨٣,٥٣	١٣٤,٤	٥٣,٥٥	٣٥,٨	٢٣,٢٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٢٩٩	٧٤,٣	٥٧٤٨,٧	٣٩٠١	٨٤,٤٩	٩٤,٩	٤٤,٥٥	٢٤,٣٣	١٦,٥١
٢٠١٥/٢٠١٤	٤٣٠٦	٧٤,٣١	٦٤٦١,٦	٣٩٨٤	٨٣,١٢	٨٧,٣	٣٨,١٢	٢١,٩١	١٣,٥١
٢٠١٦/٢٠١٥	٤٣١٠	٧٤,٣	٦٢٥٣,٩	٣٨٨٥	٨٢,٥٧	١٠٠,١	٣٩,٢٥	٢٥,٧٧	١٦,٠١
٢٠١٧/٢٠١٦	٤٣١٢	٧٤,٢	٦٣١١,٥	٣٦٦٧	٨١,٦	١١٨,٢	٤٧,٣	٣٢,٢	١٨,٧
المتوسط	٤٢٨٠	٧٤,٥	٦٠٠٣,٢	٣٧١٧	٨٣,١	٨٣,٦	٤٧,١	٢٢,٤	١٣,٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد مختلفة.

Agricultural Credit Cooperative Societies Role In The Economic Empowerment Of Farmers

Mohamed H. A. Ali khaled A. A. Ahmed

Researcher - Agricultural Economics Research Institute – Agric. Research Center

Summary

The cooperative sector plays an important role in the development field in general and agricultur in specific. Agricultural cooperatives are considered one of the most important resources used by the state to provide production requirements and services for farmers in the agricultural sector. as cooperatives are economic and social organizations that depend on themselves in carrying out all their work to

empower farmers economically and socially. The research problem is the suffering of farmers. especially young ones. from the social and economic retardation since following the economic recovery policy. In addition to the weakness of cooperatives role in helping the farmers solveing these economic problems and economic empowerment for them.

The research aimed to identify the economic return of the cooperative societies' role in agricultural credit in empowering farmers. The study was conducted in Beheira Governorate in 2019. and the research sample was chosen from the multi-purpose agricultural cooperative societies in the Kom Hamada Center to perform this research. Four multi-purpose agricultural cooperative societies villages were selected. Wqada. Saft Elenab. Kafr Ziyada. and Al-Hadayn. As these villages are among the largest in the center in the number of multi-purpose cooperative societies. Also 64 farmers were randomly selected from the members of the multi-purpose agricultural cooperative societies. 16 farmers in each cooperative. 3 farmers were excluded from the sample because they do not match the questionnaire. meaning that the sample size reached 61 farmers to seek their views on economic empowerment.

The research identified the current status of agricultural cooperatives in Egypt. as well as multi-purpose credit societies. in terms of the number of societies. the number of their members. and their capital during the study period (2005 / 2006-2016 / 2017). The results showed a decrease in the average per capita share and the average acre share of the association capital. which amounted to about 22. 14 pounds. respectively. during the study period. These resulted in weak financial formation of cooperative societies for agricultural credit. In addition to its weak ability to achieve its role in the economic empowerment of farmers. The research also dealt with social and economic factors that affect the economic empowerment of farmers. The research also showed the role of cooperatives in economic empowerment from the viewpoint of the farmers. Moreover. the work addressed the problems faced the farmers in providing various production requirements and production services that limit their economic empowerment.

The most important social and economic factors that affect economic empowerment in the sample of farmers were:

- A large percentage of farmers cannot benefit from the procedures and processes leading to economic empowerment and participation in the economic decisions of agricultural cooperative societies.
- The basic profession of most farmers is agriculture. 59% of the total sample have no other income from outside the agricultural sector. they are less able to economic empowerment. and therefore they need the processes and procedures provided by the cooperative that makes them more capable of empowerment.
- Families who have working children may have more opportunities to benefit from the services provided by the association. as they have funding to enable them to do so.
- The farmers who own agricultural holdings possess (70.5% of the sample). have increased ability to benefit from the process of economic empowerment which increases the ownership of the land as a component of production. as it enables them to obtain supported loans for their cultivation.
- Most of the sample farmers own animalas which enable them to obtain funded loans for animal production and therefore their increased ability to benefit from the economic empowerment process increased.
- Most of the farmers in the sample fall into the low-income group. less than 20 thousand pounds per year. so these farmers need economic empowerment to increase their real and cash incomes.
- Agricultural cooperatives have no role in providing the necessary financing to farmers. and they do not play their role in economic empowerment.
- The role of cooperative societies in providing good seed and extension services is weak and the cooperative did not provide marketing and agricultural mechanization services.

Recommendations:

1- Increasing the societies 'capital and their formation. to enable them achieving they role in the productive services of farmers.

2- Providing all kinds of fertilizers in the cooperative societies according to the crop and farmer needs.

3- Providing supported improved seed varieties in cooperatives to ensure good production that helps increase farmers 'income.

4- The cooperative societies should market the production to permit suitable returns for farmers.